السياسة الأردنية تجاه حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
١٩٩٠- ٢٠١٠

د. فواز موفق ذنون

مدرس / قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية / مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

تشكل القضية الفلسطينية عاملا أساسيا في رسم السياسة الأردنية الخارجية فضلا عن ارتباط الأردن بمخرجات تلك القضية سواء التي تتوافق مع مصالحه أو التي تتعارض مع تلك المصالح إقليميا ودوليا، ومن هنا استندت السياسة الأردنية في تعاملها مع الحركة حسب المعطيات والظروف الإقليمية التي مرت وتمر بها على المنطقة العربية بشكل عام وعلى الساحة الفلسطينية بشكل خاص.

المقدمة

تشكل القضية الفلسطينية عاملاً أساسياً في رسم السياسة الأردنية الخارجية فضلا عن ارتباط الأردن بمخرجات تلك القضية سواء التي تتوافق مع مصالحه أو التي تتعارض مع تلك المصالح إقليمياً ودولياً.

ومن بين الملفات التي تعاملت معها السياسة الأردنية ملف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تعد ابرز الحركات السياسية والعسكرية على الساحة الفلسطينية، فكان تعامل الأردن مع تلك الحركة يستند إلى إعادة قراءة المشهد السياسي الفلسطيني ودور حركة حماس في تشكيله داخل الإطار الفلسطيني. ومن هنا استندت السياسة الأردنية في تعاملها مع الحركة حسب المعطيات والظروف الإقليمية التي مرت وتمر بها على الساحة العربية بشكل عام وعلى الساحة الفلسطينية بشكل خاص.

قسمت الدراسة إلى أربع محاور أساسية، ولأنها تتعلق بالسياسة الأردنية تجاه حركة حماس، فقد تناول المحور الأول، حركة المقاومة الإسلامية المعروفة اختصارا (حماس) من حيث بدايات النشأة والمرتكزات السياسية والفكرية التي تؤمن بها، فضلا عن تقسيماتها الإدارية والسياسية، في حين اهتم المحور الثاني السياسة الأردنية تجاه حماس في الفترة المتبقية من حقبة الملك حسين (١٩٣٥- ١٩٩٩) ليكمل بعدها نجله الملك عبدالله الثاني (١٩٩٩-) هذه السياسة ولكن باختلاف واضح عما نهجه والده تجاه حركة حماس، وكان ذلك هو عنوان المحور الثالث من هذه الدراسة التي اختتمت بمحور رابع تناول السياسة الأردنية تجاه الحركة في المدة التي تعرضت فيها الحركة إلى حرب إسرائيلية على قطاع غزة، وموقف الأردن من الحرب ومن الحركة في المدة التي انحصرت بين عامي ٢٠٠٨- ٢٠١٠، مع خلاصة وابرز الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة.

أولاً: حركة المقاومة الإسلامية (حماس): النشأة والمرتكزات

١- النشأة والتأسيس

تعد حركة المقاومة الإسلامية حماس امتداداً فكرياً لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وإذا ما أردنا الإحاطة بظروف نشأة وانطلاق حركة المقاومة الفلسطينية – حماس – علينا أن نعرج أولاً على جماعة الإخوان الفلسطينية والتي من خلالها تشكلت حركة المقاومة الإسلامية حماس.

إذ تعود بدايات نشأة جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين إلى عام ١٩٣٥، عندما زارها اثنين من إخوان المسلمين المصريين وهما كل من عبدالرحمن الساعاتي شقيق حسن البنا ومحمد اسعد الحكيم، وقد التقى مبعوثا الإخوان مع الحاج أمين الحسيني[١]، وقد أسفرت تلك الزيارة عن تأسيس فرع للإخوان المسلمين في فلسطين[٢].

وتؤكد بعض المصادر بان البداية الفعلية لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين ترجع إلى سنة ١٩٤٣ عندما أسس الإخوان الفلسطينيين في القدس جمعية المكارم وأقاموا أول هيكل تنظيمي فيها في تلك السنة، ثم ما لبثت أن ازدادت فروع جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، إذ تم افتتاح فروع في غزة ويافا ورفح وخان يونس وبقية المدن الفلسطينية(٣).

وقد نشطت جماعة الإخوان في فلسطين في مجالات الدعوة والتربية والتوعية السياسية، والتعريف بالخطر الصهيوني، والمؤامرة على فلسطين، والتعبئة للجهاد، وكان أول اختبار للجماعة الفلسطينيين هي الحرب العربية–الصهيونية عام ١٩٤٨ إذ شاركت أعضاء الجماعة في تلك الحرب إلى جانب الإخوان المسلمين المصريين في المجهود العسكري سواء على الجبهة الفلسطينية أو على الجبهات الداخلية في فلسطين نفسها(٤).

وبعد حرب ١٩٤٨ واثر ضم الملك عبدالله الأول بن الحسين(٥)، الضفة الغربية إلى المملكة الأردنية الهاشمية، وجد الإخوان المسلمين الفلسطينيين أنفسهم أمام واقع جديد لم يعارضوه وإنما أصبحوا في كتلة موحدة مع الإخوان المسلمين في الضفة الشرقية ليشكلوا تنظيما واحد هو الإخوان المسلمين في الأردن(٦).

ويذكر الكاتب خالد الحروب في كتابه "حماس.. الفكر والممارسة السياسية، إن فترة الخمسينات من القرن المنصرم شهدت جدالا حادا بين الشخصيات الفلسطينية وبين الإخوان المسلمين في الضفة الغربية حول ضرورة تشكيل تنظيم سياسي خاص لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره وشعاراته، وانتهى الأمر بتشكيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عام ١٩٥٧ والتي أسست فيما بعد وبالتحديد في عام ١٩٦٣ منظمة التحرير الفلسطينية والتي ضمت تحت لوائها عدد من الفصائل السياسية والعسكرية، ولم يكن للإخوان الفلسطينيين أي علاقة بالمنظمة كونهم قد انتهجوا خطا دينيا يختلف عن أهداف المنظمة(٧).

وعلى أساس ذلك بدأ الصراع السياسي بين الطرفين، الإخوان الفلسطينيين وحركة فتح، وأصبحت الاتهامات تكال بينهما حول قيام كل جهة باستقطاب شخصيات الجهة الأخرى وكان هذا الصراع سمة حقبة الستينيات من القرن المنصرم(٨).

وبالرغم من السجال الدائر، غير إن ذلك لم يمنع من تعاون الطرفين في مواجهة التحديات التي واجهت القضية الفلسطينية، ولعل أبرزها حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ إذ شارك العديد من جماعة الإخوان الفلسطينيين مع حركة فتح في شن هجمات عديدة على الحدود الأردنية – الاسرائلية(٩).

وعلى اثر نكسة حزيران وتراجع المشروع القومي في مواجهة إسرائيل، استغل الإخوان المسلمون في فلسطين هذا التراجع لإعادة طرح مشروعهم الإسلامي واستقطاب الجماهير نحو الانطلاق برؤى جديدة لمواجهة المشروع الإسرائيلي(١٠).

وعلى هذا الأساس، بدأ الإخوان الفلسطينيون تقسيم حركتهم وفق مراحل تنظيمية، بدأت المرحلة الأولى وتسمى بمرحلة المساجد من الأعوام ١٩٦٧-١٩٧٥ والتي عمل فيها الإخوان الفلسطينيون على بناء المساجد وتعبئة الجيل وتأطير توجهه وتعميق عقيدته وتركيزها لمواجهة الحركة الصهيونية(١١).

أما المرحلة الثانية فقد امتدت من الأعوام ١٩٧٦- ١٩٨١ والتي عرفت بمرحلة المؤسسات والتي اتجهت فيها حركة الإخوان الفلسطينيون نحو بناء المؤسسات الاجتماعية والدعوية التي كانت لها تأثير كبير على قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني(١٢)، في حين كانت المرحلة الثالثة والأخيرة والتي يمكن أن نسميها مرحلة البدايات والتأسيس فقد امتدت من الأعوام ١٩٨١- ١٩٨٧ وتميزت هذه المدة بانطلاق الإخوان المسلمين إلى الشارع وتحول الحركة إلى قوة سياسية فبدأت التحضير نحو الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح والتي امتدت إلى عام ١٩٨٧ من خلال انطلاق الانتفاضة

الفلسطينية في ٨ كانون الأول من ذلك العام والتي اتخذته حركة الإخوان المسلمين موعدا لتشكيل حركة مقاومة مسلحة والتي جاءت نتاجا لحالة التفاعل داخل تنظيم الإخوان المسلمين على مدى سنوات عديدة أفرزت في النهاية إطاراً تنظيمياً إسلامياً لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي حمل اسم حركة المقاومة الإسلامية (حماس)[١٣].

٢- المرتكزات الفكرية والسياسية

أما عن كيفية اتخاذ قرار التأسيس واليته، فقد اجتمع ابرز شخصيات حركة الإخوان ومنهم الشيخ احمد ياسين[١٤]، الذي يعد مؤسس الحركة وعبدا لعزيز الرنتيسي[١٥]، وصلاح شحادة وإبراهيم اليازوري وعدد من أعضاء المكتب السياسي للإخوان المسلمين في غزة في ١٢ كانون الأول ١٩٨٧ إذ تزامنت مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية ضد السلطات الإسرائيلية، وأعلنوا تأسيس حركة مقاومة إسلامية تتولى عمليات المقاومة ضد إسرائيل حتى تحقيق النصر وتحرير كامل التراب الفلسطيني[١٦]، وجاء في بيان التأسيس الذي تضمنه ميثاق الحركة مايلي:

((تعد حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وحركة الأخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتدعوا لتطبيق المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، والحركة جاءت لتكون سندا وعونا لكل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية من اجل تحرير فلسطين، والحركة بقولها وعملها، حاضرا ومستقبلا، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزأ، تثمن كل كلمة طيبة وجهد مخلص))[١٧].

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، فيتكون من جهازين رئيسيين هما، مجلس الشورى، والذي يضع السياسات العامة

ويقر الخطط والموازنات، والمجلس التنفيذي الذي يدير عمل الحركة، ويتكون المجلس التنفيذي من مجموعة من الأجهزة والمؤسسات هي:

- المكتب السياسي
- المكتب الإعلامي
- الجهاز العسكري (كتائب عز الدين القسام)
- الجهاز الأمني
- جهاز التنظيم والتعبئة الجماهيرية
- مكتب شؤون الوطن المحتل[١٨].

وقد حددت حركة حماس لنفسها جملة من الأهداف وزعت مابين أهداف إستراتيجية وأهداف مرحلية، أما الأهداف الإستراتيجية فهي تحرير كامل فلسطين، إذ يقول الشيخ أحمد ياسين" .. "تحرير الأرض ثم الإنسان من الغزو الثقافي والفكري، وإخراج الشعب الفلسطيني من الهزيمة النفسية التي وقع فيها أمام ضربات العدو الصهيوني التي مزقته، واستولت على عقله، هذا خطنا وهذا هو منهجنا"[١٩]، فضلاً عن الأهداف الإستراتيجية الأخرى التي تتمثل في إنهاء الاحتلال الصهيوني، وتحرير فلسطين، والمقدسات الإسلامية، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه، وعودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم وديارهم، واستعادة القدس الشريف[٢٠].

أما عن الأهداف المرحلية التي رسمتها حماس في مسيرتها السياسية والعسكرية وصولا إلى الأهداف الإستراتيجية فتتمثل في:

- تحرير الضفة الغربية، وقطاع غزة، أي الأراضي المحتلة سنة 1967.
- أَسلمة المجتمع الفلسطيني، ونشر الأخلاق، والمثل الإسلامية، والوعي، والالتزام الإسلامي باعتبارها أدوات أساسية لصمود الشعب وبدء مشروع التحرير.
- الحفاظ على جذوة الجهاد، وخيار الكفاح المسلح ضد مشاريع التسوية.
- تفعيل العمق العربي والإسلامي باتجاه دعم القضية الفلسطينية.

- محاربة التطبيع مع إسرائيل، وإيقاف مشروع الاختراق الإسرائيلي للمنطقة.
- إنهاك إسرائيل أمنياً واقتصادياً[٢١].

وترى حركة حماس إن تحرير فلسطين تتعلق بثلاث دوائر تحاول التحرك من خلالها وهي الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، الدائرة إلا سلامية، ومايهمنا كون الدراسة تتعلق بالسياسة الأردنية تجاه حماس، فان الأخيرة تطلب من جميع الأنظمة السياسية العربية بما فيها النظام السياسي في الأردن أن تقوم بواجبها لنصرة قضية فلسطين ودعم صموده ومواجهته للاحتلال الإسرائيلي وتسهيل عمل حركتها وإعانتها في أداء مهتمتها[٢٢].

ثانياً: السياسة الأردنية تجاه حركة حماس (حقبة الملك حسين)

١- بدايات نشأة العلاقة بين الأردن وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ١٩٩٠ - ١٩٩٣

خضعت العلاقة بين النظام السياسي الأردني وحركة حماس، لجملة من المحددات التي كانت ترسم طريقة التعامل السياسي التي غالبا ماكانت تخضع للمصالح السياسية بين الطرفين.

فالنسبة للنظام السياسي الأردني، كانت الرؤية الأردنية لطبيعة العلاقة مع حركة حماس إبان فترة الملك حسين بن طلال تخضع لظروف ومصالح متعددة، أبرزها ضمان عدم استخدام حماس للأردن كقاعدة والانطلاق منها لتنفيذ عمليات فدائية عبر الحدود، كما شكل وجود حماس ورقة مهمة بيد الأردن في الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية في إطار الصراع بينهما على أحقيته تمثيل الفلسطينيين، إضافة إلى رهان الأردن على نجاحه في احتواء وتطويع حركة حماس المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ذات العلاقة السلمية طويلة الأمد مع النظام الحاكم، حيث يمكن له اعتبار

ذلك جزءاً من أهلية دور الأردن الإقليمي في ظل توجهات أمريكية وغربية لإعادة رسم الأدوار لدول المنطقة(٢٣).

بمعنى آخر فالأردن الذي ينافس منظمة التحرير الفلسطينية في مسألة تمثيل الفلسطينيين، يضطر وعلى غير رغبة منه في ظروف معينة تمليها ضغوط اقتصادية وسياسية من المحيط الإقليمي والدولي، إلى إقامة علاقات مع تلك المنظمة، وهو في الوقت ذاته لا يألو جهداً في إضعاف نفوذها عبر التعامل مع أطراف فاعلة في الساحة الفلسطينية، وقد شكل النفوذ المتصاعد لحركة حماس فرصة قوية للأردن لمحاولة تنفيذ أجندته الإقليمية والداخلية، لأن حماس تعد سليلة الإخوان المسلمين حلفاء النظام في الأردن، وتشكل ّ عامل استقرار في المملكة، وتنافس منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصةً حركة فتح صاحبة النفوذ الواسع سواء في الأرض المحتلة، أو في أوساط بعض الفلسطينيين على الساحة الأردنية(٢٤).

بالمقابل فإن حركة حماس لها محددات في تعاملها على الساحة العربية ومنها الساحة الأردنية، إذا تنطلق حماس من رؤية سياسية تعد القضية الفلسطينية قضية عربية وإسلامية وليست خاصة بالشعب الفلسطيني فحسب، لذا فهي تسعى إلى الاتصال والعمل والتنسيق مع جميع الدول العربية من اجل خدمة القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني وهي (أي حماس) إذ تنطلق بهذه الرؤية في تعاملها مع الأنظمة العربية فإنها تحدد بعض المرتكزات كاس لهذا التعامل ومنها، الموقف من عملية السلام، والانفتاح من قبل بعض الدول العربية على إسرائيل إذا تراها حركة حماس بأنها تمثل عائقا أمام التقدم المطرد في علاقاتها مع بعض الأنظمة العربية، فضلا عن علاقة الأنظمة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تمثل عائقا أخرا أمام تطور العلاقات بين حركة حماس والدول العربية التي لها علاقات وطيدة مع المنظمة لكونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتأتي الإشكالية من فرضية عدم اعتراف حركة حماس أصلاً

بمنظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن مرتكز آخر يتعلق بتبادل المصلحة السياسية بين حركة حماس وبعض الدول العربية وانعكاس ذلك على الدور الإقليمي لتلك الدول[٢٥].

على هذا الأساس ولان الساحة الفلسطينية الساحة الرئيسة لاختبار العلاقة بين النظام السياسي الأردني وحركة حماس، كانت لتلك المحددات انعكاساتها الواضحة في تشكيل صيغة العلاقات بين الطرفين، وحددت شكل وطريقة السياسة الأردنية تجاه تلك الحركة.

سعت حركة حماس بعد تأسيسها إلى العمل على إيجاد مواطئ قدم لها داخل الساحة الأردنية وعدت إن ارض الأردن هي ارض الحشد والرباط وهي الأرض الأقرب إلى فلسطين والذي من خلالها يمكن تقديم الدعم السياسي والمالي والمعنوي للشعب الفلسطيني، خاصة في ظل وجود قاعدة شعبية كبيرة لحركة حماس في الأردن والمتمثلة بجماعة الإخوان المسلمين الذين حققوا انتصارا لافتا في الانتخابات التشريعية الأردنية عام ١٩٨٩، منطلقين من شعارات دعم القضية الفلسطينية والأخذ بيد حركة حماس لتحقيق الاستقلال والتحرر واسترجاع الأرض المغتصبة مما أعطاهم (شعبيا) فرصة التقدم في تلك الانتخابات والتي جعلت جماعة الإخوان الفلسطينيين يسعون إلى الانفتاح مع حركة حماس والمناداة بدعمها على كافة المستويات[٢٦].

ولعب العامل الخارجي دوره في أول اختبار للسياسة الأردنية تجاه حماس، ففي عام ١٩٩٠ التقى وفد من حركة حماس بمعية عدد من أعضاء الحركات الإسلامية بالملك حسين بن طلال لمناقشة تداعيات أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ وإمكانية أن تؤدي الحركات الإسلامية دوراً في حلحلة الأزمة من خلال سعيها بعد لقائهما بالملك حسين بالتوجه إلى العراق ومقابلة الرئيس العراقي السابق صدام حسين (١٩٧٩-٢٠٠٣) لإقناعه بالانسحاب من الكويت حقنا للدماء العربية، وعلى الرغم من إن الزيارة لم

تحقق شيئا إلا إنها سجلت احتكاكا لحركة حماس بالقيادات العربية ومنها القيادة الأردنية[٢٧].

والحقيقة إن أزمة الخليج الثانية كانت قد أعطت هامشا من الحرية لحركة حماس في الانتشار داخل المجتمع الأردني، فقد أدت الأزمة إلى ترحيل أعداد كبيرة من الأردنيين والفلسطينيين ومنهم من كانوا أعضاء في حركة حماس واستقروا في الأردن، واستطاعوا من خلال تواجدهم في عمان إقامة شبكة من العلاقات مع القوى والشخصيات السياسية في الأردن[٢٨].

من جانبه حاول الملك حسين الانفتاح على حركة حماس في تلك المدة، فبعد أن استطاعت حركة حماس الانتشار محليا وعربيا، وجد الملك حسين فرصة في استقطاب هذه الحركة وكانت محسوبة بذكاء من خلال رغبته في ان يكون تقربه منها أن يخرجه من دائرة الاتهام بالتواطؤ مع الأجندة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة[٢٩]، ومن جانب أخر أراد الملك حسين من خلال التقرب من حماس المعارضة لحركة فتح سياسيا وفكريا، أن تكون حماس ورقة بيده في مواجهة ياسر عرفات[٣٠]، الطامح لتمثيل الفلسطينيين في الأردن، كذلك أراد الملك حسين أن يجعل من حماس ورقة يستطيع من خلالها الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل للقبول ببعض السياسات الأردنية الإقليمية في المنطقة[٣١]، وربما تكون هذه الأسباب وراء قيام الملك حسين بغض الطرف عن انتشار حركة حماس داخل المجتمع الأردني دون قيامه بالمحاولة للحد منها لإدراكه بأهمية حماس في سياساته وإستراتيجيته المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي– الإسرائيلي.

على إن انتهاء أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١ حمل معه تحرك دولي بقيادة الولايات المتحدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال طرح بعض مشاريع السلام بين الدول العربية وإسرائيل، والتي استندت أساسا على رؤية الولايات المتحدة للسلام من خلال مبدأ الأرض مقابل السلام، فعقد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٩١ بناء على دعوة أمريكية– سوفيتية،

وحضر المؤتمر الوفد الإسرائيلي ووفود عربية تمثل كل من مصر وسوريا فضلا عن وفد أردني– فلسطيني مشترك[٣٢].

عارضت حركة حماس هذا المؤتمر انسجاما مع مواقفها المبدئية الرافضة للتسوية السلمية، ورأت فيه بأنه يهدف إلى الاعتراف بإسرائيل والتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني، وسعي الولايات المتحدة إلى الإخلال بالتوازن العربي والإقليمي لصالح إسرائيل في المنطقة[٣٣]، وهاجمت حركة حماس المؤتمرون العرب، وحذرتهم من مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني مذكرة إياهم بان الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين[٣٤].

أما الأردن فقد وجد في المؤتمر فرصة لإعادة ترميم علاقاته الإقليمية والدولية وخاصة مع دول الخليج والولايات المتحدة التي اتهمته بالوقوف إلى جانب العراق مما أدى إلى قطع المساعدات الأمريكية الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الأردني، فأراد الملك حسين استثمار فرصة عقد مؤتمر مدريد للتقرب من جديد من الولايات المتحدة، وإعادة طرح نفسه كداعم للسلام وساعي له في المنطقة[٣٥].

ورغم الانتقادات التي أبدتها حماس تجاه الدول المشاركة في مؤتمر مدريد، إلا إن ذلك لم ينعكس سلبا على السياسة الأردنية تجاه الحركة التي استمرت بإيجاد مواطئ قدم داخل الساحة السياسية الأردنية، ولعل عقد مجلس شورى حركة حماس في عمان في أواخر عام ١٩٩١ واختيار رئيسا له، خير دليل على ذلك بحيث أضحت العاصمة الأردنية عمان موقعا حيويا لحركة حماس ومجالا رحبا لكافة أنشطتها السياسية[٣٦].

وكان من نتائج مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ أن اتفقت كل من منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل على عقد محادثات سرية في العاصمة النرويجية أوسلو في أيلول من عام ١٩٩٣، والتي انتهت باعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية التي بادرت هي الأخرى بالاعتراف بدولة إسرائيل ضمن حدود أمنة والاتفاق على تسوية شاملة للقضية الفلسطينية[٣٧].

وقد وقف كل من الأردن وحركة حماس ضد اتفاق أوسلو، وكان لكل من الطرفين دوافعه الخاصة برفض هذا الاتفاق وإدانته، فقد كان رفض حماس للاتفاق نابعا من سياستها القائمة على رفض الانتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني وإضفاء الشرعية على المحتل والاعتراف بوجوده على الأرض الفلسطينية[٣٨]، أما الأردن فقد كان له رأي أخر، فقد نظر لاتفاق أوسلو على انه تجاهل الدور الأردني في عملية السلام، وجاء رفض الأردن للاتفاق بسبب قيام منظمة التحرير الفلسطينية في إحاطة مفاوضاتها مع الإسرائيليين بالسرية الكاملة بدون علم القيادة الأردنية مما أحدثت أزمة ثقة بين الطرفين الأردني والفلسطيني، وتعتقد القيادة الأردنية أن السياسة الفلسطينية تهدف إلى إبعاد أي دور للأردن في رسم مستقبلا للكيان الفلسطيني في الأراضي المحتلة وإنها تعكس تخوف القيادة الفلسطينية في توسيع النفوذ الأردني في تلك الأراضي، وعلى هذا الأساس أيضا اعتقدت القيادة الأردنية بأن اتفاق أوسلو كان موجها ضدها بالدرجة الأولى وإن أحاطته بالسرية كان أكبر دليل على ذلك حسب الرؤية الأردنية[٣٩].

وقد كان لموقف حماس الرافض لاتفاق أوسلو دوره في إحداث التوتر بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، إذ هاجمت قيادة حماس منظمة التحرير الفلسطينية ووصفتها بالعمالة مطالبة الشعب الفلسطيني بإعادة النظر فيها والعمل على الدعوة إلى استقالة جميع أعضاءها[٤٠]. وقد استغل الأردن هذا التوتر لمصلحته السياسية فعمل على السماح لحركة حماس بممارسة أنشطتها السياسية والثقافية المناهضة لاتفاقية أوسلو على أراضيه الأمر الذي أزعج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي استنكرت الصمت الأردني حيال نفوذ حماس داخل الأردن، ووصفت تلك الحركة بأنها تهدف إلى حرف المسيرة السلمية عن مسارها وتهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينية، وأكدت المنظمة إن تواجد الحركات الإسلامية ومنها حركة حماس في الأردن تعد مقلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية[٤١].

ولتأكيد الانفتاح الأردني تجاه حركة حماس فقد شهدت العلاقة بين الجانبين تطوراً نوعياً في عام ١٩٩٣، إذ التقى عدد من قادة المكتب السياسي لحركة حماس برئيس الحكومة آنذاك، زيد بن شاكر، ومنح كل من موسى أبو مرزوق وعماد العلمي وهما أعضاء في المكتب السياسي لحماس حق الإقامة في الأردن، وتم التوافق على أن يكون المكتب السياسي للحركة في عمان، وكرس ذلك التفاهم مع رئيس الوزراء، باتفاق غير مكتوب عرف بـ "الاتفاق الشفوي" بين بعض قادة حماس ومنهم إبراهيم غوشه ومحمد نزال مع مصطفى القيسي مدير المخابرات العامة وقد تضمن الاتفاق البنود الآتية:

- الموافقة على النشاط السياسي والإعلامي للحركة في الساحة الأردنية.
- عدم تدخل الحركة في الشأن الأمني الأردني.
- ألا تقوم الحركة بأي عمليات عسكرية انطلاقا من الأردن.
- تضمن الحكومة الأردنية سلامة العناصر القيادية لحركة حماس[٤٢].

وكانت القيادة الأردنية تهدف من وراء ذلك إضعاف دور المنظمة في الأراضي الفلسطينية ذلك إن الملك حسين كان يشعر بأن منظمة التحرير تسعى لمد جسور العلاقات على حساب الأردن، معبرا عن اعتقاده بأن هذه السياسة قد تؤدي إلى تقويض أركان الدولة الأردنية مما قد يستغلها الإسرائيليون لتطبيق فكرة الوطن البديل وجعل الأردن الوطن البديل للفلسطينيين بحكم التفاعل الطبيعي بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية، من هنا بدأت القيادة الأردنية تعمل على استخدام ورقة حماس لإضعاف السلطة الفلسطينية وكذلك الانفتاح على المشاريع الأمريكية والإسرائيلية بخصوص عملية سلام أردنية- إسرائيلية، يهدف الأردن من وراءها إلى تفويت الفرصة على منظمة التحرير ومنعها من أي مخططات سياسية تكون على حساب الأردن ودوره في المنطقة[٤٣].

٢- السياسة الأردنية تجاه حركة حماس من اتفاق وادي عربة وحتى وفاة الملك حسين (١٩٩٤ - ١٩٩٩)

إزاء تحرك منظمة التحرير الفلسطينية وبشكل منفرد دون تنسيق مسبق مع الأردن كما هو معهود سابقا، أراد الأردن الانفتاح على المشاريع السلمية الأمريكية الخاصة بعقد اتفاقية سلام، فكان أن وقع على اتفاقية سلام مع إسرائيل عرفت آنذاك باتفاقية وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل والتي وقعت في صحراء وادي عربة على الحدود الأردنية- الإسرائيلية في ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٤[٤٤].

أدانت حركة حماس كما هو معتاد منها في مثل هكذا مواقف اتفاقيات السلام وأكدت رفضها لاتفاقية وادي عربة وجاء في نص ردها على الاتفاقية ((أن الاتفاقية الأردنية الصهيونية، لم تختلف في مضمونها وجوهرها عن سائر الاتفاقيات الاستسلامية التي تم توقيعها مع العدو الصهيوني بدءاً من " كامب ديفيد " ومروراً باتفاق أوسلو، من حيث كونها استجابة للشروط الصهيونية وبما يخدم الأهداف الصهيونية على حساب الحقوق والمصالح العربية، ومن حيث أنها تعترف بوجوده وسيادته على الأرض الفلسطينية))[٤٥].

ورغم قرار الإدانة الصادر من حركة حماس، إلا إن القيادة الأردنية فضلت عدم الرد على الحركة، بل إن مصطفى القيسي مدير المخابرات الأردنية آنذاك عاد وأكد بان اتفاق السلام مع إسرائيل سوف لن يغير من السياسة الأردنية المتبعة تجاه حركة حماس وان بلاده ملتزمة ببنود الاتفاق الذي تم بين الأردن وقيادة حماس في عام ١٩٩٣[٤٦].

غير إن الأردن ما لبث أن أجرى تغييرا في سياسته تجاه حركة حماس، وهو تغييرا لا نستطيع أن نطلق عليه تغيرا جوهريا بقدر ما كان تغييرا فرضته الظروف الإقليمية والدولية بعد توقيعه اتفاق السلام، ففي نهاية أيار/

مايو ١٩٩٥ طلب الأردن من موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بمغادرة الأراضي الأردنية، بحجة دعمه للعمليات العسكرية في الأراضي الفلسطينية، وكان الأردن وهو يتخذ هذه الخطوة يهدف إلى التخلص من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية فضلان عن رغبته في إسكات احتجاجات منظمة التحرير ضد حركة حماس ونشاطها في الأردن(٤٧)، وبعد مغادرة أبو موسى الأردن، اجتمعت قيادة حركة حماس في عمان وتقرر خلال الاجتماع انتخاب خالد مشعل(٤٨)، رئيسا للمكتب السياسي لحماس بديلا عن أبو موسى، كما انتخب إبراهيم غوشة رئيساً لمجلس الشورى(٤٩).

على إن الملك حسين سرعان ماعاد إلى التقرب من حركة حماس من جديد، فبعد مغادرة أبو موسى الأردن وفي طريقه إلى الولايات المتحدة تم اعتقاله في إحدى المطارات في الولايات المتحدة، وقد تدخل الملك حسين لدى المسئولين الأمريكان الذين قرروا الإفراج عنه فعاد أبو مرزوق على متن طائرة عسكرية أردنية خاصة واستقبله الملك حسين بنفسه وسمح له ولعائلته بالمكوث في الأردن ومزاولة نشاطه السياسي من جديد(٥٠).

ولا نستطيع أن نتفهم خطوة الملك حسين والغاية التي يهدف إليها من وراء التوسط للإفراج عنه، إلا إن بعض المصادر تعلل ذلك برغبة الملك حسين بعودة أبو مرزوق إلى رئاسة المكتب السياسي لحماس بدلا من خالد مشعل الذي يراه الملك حسين من الشخصيات المتشددة التي يمكن إن تكون عائقا في استخدام الملك حسين لحماس كورقة ضد منظمة التحرير وضد إسرائيل ومشاريعها في المنطقة(٥١)، غير إن هذا السبب قد يكون في غير محله ذلك إن خالد مشعل بقي على رأس المكتب السياسي لحماس، كما لعب الملك حسين دوراً كبيراً وبارزاً لصالح حركة حماس بصفة عامة وخالد مشعل بصفة خاصة في تلك الفترة.

ففي ٢٥ أيلول/ سبتمر ١٩٩٧ تعرض خالد مشعل إلى محاولة اغتيال في عمان بواسطة اثنين من عملاء الموساد الإسرائيلي من خلال رشه بماده

سامة أدت إلى فقدان وعيه ودخوله المستشفى، الأمر الذي اثار سخط الملك حسين الذي اعتبر العملية بأنها تمثل انتهاكا للأمن الأردني وخرقا لبنود اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية(٥٢).

واستطاع الملك حسين استغلال هذه الحادثة لتحقيق مكاسب سياسية للأردن ولحركة حماس، فقد عقد الملك حسين صفقة مع الاسرائليين وبوساطة أمريكية تم بموجبها تسليم عملاء الموساد الذين القي القبض عليهما مقابل مساهمة إسرائيل بمعالجة خالد مشعل باعطاءها المصل المضاد لحالة التسمم الذي تعرض لها مشعل، كما تضمن الصفقة إطلاق إسرائيل سراح احمد ياسين المحكوم عليه مدى الحياة بتهمة الإرهاب والمعتقل داخل السجون الإسرائيلية(٥٣).

وقد أدت هذه الصفقة إلى ازدياد شعبية الملك حسين داخل الأوساط الفلسطينية، وعززت من مكانة حركة حماس الإقليمية مما شكل ضربة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي شعرت بالحرج الشديد لعجزها رغم علاقاتها مع تل أبيب في القيام بصفقة سياسية تمكنها من إطلاق سراح احمد ياسين طيلة تلك المدة(٥٤).

وفي ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٩ توفي الملك حسين، وقد نعت حركة حماس الملك حسين من خلال مؤسسها احمد ياسين الذي أكد إن وفاة الملك حسين يمثل خسارة كبيرة للعالم العربي نظرا للعلاقة الخاصة التي كانت تربط الملك حسين بالشعب الفلسطيني(٥٥). من جانبه قدم خالد مشعل تعازيه إلى الأردن مستذكرا مواقف الملك حسين تجاه حركة حماس ووقوفه إلى جانبها في أزماتها التي مرت بها، داعيا الشعب الفلسطيني إلى الوقوف إلى جانب الشعب الأردني في هذه المرحلة الحرجة(٥٦).

وقد شاركت قيادة حماس متمثلة بخالد مشعل وإبراهيم غوشة رئيس مجلس الشورى في مراسيم التشييع والعزاء والتي حضرها عدد من القيادات الإسرائيلية من خلال حضور الرئيس الإسرائيلي عيزرا وايزمن وبنيامين

نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية في مشهد متباين جدا وسط تعتيم إعلامي من قبل السلطات الأردنية التي حرصت على إنجاح مراسيم العزاء دون حدوث أي مشاكل بسبب وجود كلا الطرفين المتناقضين لبعضهما البعض(٥٧)، وحضور حماس وإسرائيل إلى مراسيم عزاء الملك حسين يعطينا دلالة واضحة على مدى المصالح التي سعى الملك حسين إلى تعزيزها مع كلا الطرفين خلال فترة حكمه.

على إن وفاة الملك حسين تعد نقطة تحول فاصلة في السياسة الأردنية تجاه حركة حماس وانتهاء المرحلة الذهبية في علاقة الحركة مع القيادات الأردنية بسبب اختلاف المعادلة والمصالح السياسية التي كانت تحكم العلاقة بين الأردن وحركة حماس إبان حقبة الملك حسين، إذ مثل مجئ الملك عبدالله الثاني بن الحسين(٥٨)، بداية مرحلة جديدة من السياسة الأردنية تجاه الحركة في الفترة اللاحقة.

ثالثاً: السياسة الأردنية تجاه حركة حماس إبان حكم الملك عبدالله الثاني بن الحسين:

1- السياسة الأردنية تجاه حركة حماس ١٩٩٩- ٢٠٠٥

كان تولي الملك عبدالله الثاني العرش الأردني نقطة تحول في السياسة الأردنية تجاه حماس، ويؤكد قادة الحركة انه مع وفاة الملك حسين قد انتهت المرحلة الذهبية التي كانت تتصف فيها العلاقات بين الأردن وحركة حماس طيلة حكم الملك الراحل(٥٩).

ولتغير السياسة الأردنية تجاه حماس أسبابها ودوافعها، فقد تغيرت الظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة خلال حكم الملك حسين، غير إن العامل الخارجي المتمثل بالعامل الأمريكي والإسرائيلي يعد السبب الرئيس لتحول السياسة الأردنية تجاه حماس فقد أراد الملك عبدالله وهو

حديث العهد في تجربة حكمه أن يثبت قدراته في كبح جماح الحركات الإسلامية المقاومة داخل بلاده يدفعه في ذلك الدعم الأمريكي، والذي كان الملك حسين يتغافل عنه حفاظا على التوازن الإقليمي ضد إسرائيل، الأمر الذي لا يراه الملك عبدالله الثاني ضروريا خاصة بعد إدراج حركة حماس على قائمة الإرهاب، ورغبة الملك بإبعاد الحركة دفعا للانتقادات وللمشاكل التي هو في غنى عنها وهو في بداية حكمه الجديد(٦٠).

ففي شباط/ فبراير ١٩٩٩، زارت مادلين أولبرايت Madeleine lbright وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك العاصمة الأردنية عمان، وفي تلك الزيارة حثت أولبرايت الملك عبدالله الثاني على ضرورة اتخاذ الخطوات ضد حركات المقاومة وبالتحديد ضد حركة حماس بهدف تقليص حركتها ومن ثم إبعادها تدريجيا عن الأردن(٦١).

لذلك فإن التغير في السياسة الأردنية تجاه حماس جاء استجابة للضغوط الأمريكية، خاصة بعد اقتناع صانع القرار الأردني بان حركة حماس لم تعد الورقة السياسية التي كانت تستخدم في أجندته الإقليمية وباتت السلطة الفلسطينية هي الشغل الشاغل للقيادة الأردنية الجديدة التي تسعى إلى تطوير علاقتها معها في تلك المدة(٦٢).

هنا يأتي دور العامل الإقليمي في إدراكنا لأسباب التحول في السياسة الأردنية تجاه حماس، ذلك إن الأردن في عهد الملك عبدالله اتبع إستراتيجية مغايرة عن المرحلة الماضية تقوم على أساس إن قيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ يمثل مصلحة إستراتيجية أردنية، لذلك سعت إلى إنهاء كافة التوترات مع السلطة الفلسطينية ودعم أي مفاوضات تجري بين السلطة وبين الاسرائيليين أملا في نجاح هذه المفاوضات ويحقق الأردن مصالحه الذاتية المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود، والمياه، والدور الإقليمي والتخلص بالتالي من مسؤوليته التاريخية والسياسية تجاه القضية الفلسطينية(٦٣)، كما لا يخلو من عوامل داخلية لعل أهمها تعاظم قوة حماس

وازدياد نفوذها داخل الساحة الأردنية وتأييدها من قبل معظم الأردنيين من أصل فلسطيني واللاجئون الفلسطينيون، الأمر الذي بات يشكل مصدر قلق للقيادة الأردنية من ان تشكل حماس مصدر تهديد للنظام السياسي الأردني(٦٤).

وقد بدأت مؤشرات تغير السياسة الأردنية تجاه حماس بعد تسلم الملك عبدالله الثاني العرش الأردني بأشهر قليلة، إذ قامت السلطات الأردنية ابتداء من حزيران /يونيو ١٩٩٩ بشن حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء حركة حماس أعقبتها إصدار إعلان أكدت فيه بان حركة حماس تنظيم محظور في الأردن، وأصدرت مذكرات اعتقال ضد خالد مشعل وإبراهيم غوشة وموسى أبو مرزوق والذين تم اعتقالهم في ٢١ أيلول / سبتمر ١٩٩٩(٦٥)،

وبعد اعتقال ابرز قادة حركة حماس، تدخلت حركة الإخوان المسلمين في الأردن ومارست دور الوسيط بين حماس وبين الحكومة الأردنية، كما لعبت الوساطة العربية دورها في موافقة الحكومة الأردنية بعد الاتفاق مع القيادة القطرية على الإفراج على المعتقلين وإبعادهم إلى دولة قطر في إطار عملية سميت بالتسفير، إذ تم تسفير المعتقلين من حركة حماس إلى قطر والعمل على إيقاف كل الإجراءات القضائية المتخذة بحقهم(٦٦).

وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ تم إبعاد خالد مشعل وإبراهيم غوشة وموسى أبو مرزوق وعدد من أعضاء حركة حماس إلى قطر على متن طائرة قطرية خاصة وسط تأكيدات أردنية بان الإبعاد جاء بسبب إن القانون الأردني لا يجيز أن يكون خالد مشعل ورفاقه أعضاء في تنظيم غير أردني يعمل داخل الأراضي الأردنية(٦٧).

غير إن المراقبين والمحللين السياسيين كان لهم رأي أخر، إذ ساد اعتقاد لديهم على إن السياسة الأردنية تجاه حماس في تلك المدة كان هدفها التأثير على حركة حماس ومنعها من الوقوف عائقا أمام عملية التسوية القائمة آنذاك بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، خاصة وقد جاءت هذه الإجراءات

بعد إعلان رونالد نيومان Ronald Neumann مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إن الولايات المتحدة ستدعم وستحارب كل حركات المناهضة التي تتصدى للتسوية السلمية في الشرق الأوسط وجاء هذا التصريح متزامنا مع أخبار كشفتها صحيفة يديعوت احرنوت الإسرائيلية من أن اجتماعاً خماسياً شاركت فيه ثلاث دول عربية (قد يكون الأردن من ضمنها) تم الاتفاق فيه على محاربة كل الحركات التي تقف بالضد من مشروع السلام في الشرق الأوسط[٦٨].

بينما أشارت مصادر أخرى إن إبعاد حماس عن الساحة الأردنية جاء بضغط إسرائيلي بالدرجة الأساس، إذ كشفت تلك المصادر إن "داني ياتوم Danny Yatum رئيس جهاز الموساد "الإسرائيلي" السابق واحد أهم طاقم المستشارين لرئيس وزراء إسرائيل أيهود باراك، سلم الأردن معلومات مفصلة عن اتصالات وعلاقات ممثلي حماس مع دول أخرى مثل سوريا وإيران، وحذر ياتوم من إمكانية السيطرة السياسية لحماس على البرلمان الأردني بمشاركة الجبهة الإسلامية الأردنية وجماعة الإخوان المسلمين[٦٩]، وقد اعترف بذلك عبدالرؤوف الروابدة رئيس الحكومة الأردني آنذاك حينما قال ((... القضية ليست بيدي، وهي اكبر مني ومن الأردن، إن إنهاء وجود حماس هو مطلب إقليمي ودولي))[٧٠].

وبالرغم من انتهاء ملف حركة حماس في الأردن بإبعاد الحركة إلى قطر، غير إن الأمر لم يخلو من اتصالات محدودة كانت تجري بين بعض قادته مع الحكومة الأردنية بغية السماح بعودة بعض رموزها إلى الأراضي الأردنية من جديد، ومنهم إبراهيم غوشة الذي عقد اتفاقا مع الحكومة الأردنية في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠١ بعدم ممارسة أي نشاط إعلامي أو سياسي باسم حركة حماس، وقد التزم غوشة بهذا الاتفاق الأمر الذي دعا الحكومة الأردنية للسماح له بدخول الأراضي الأردنية[٧١].

واتسمت الحقبة بين أعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٥ بانفتاح القيادة الأردنية تجاه حماس دون إن يعني ذلك السماح لها بمعاودة مزاولة نشاطها السياسي ويعود أسباب الانفتاح في مواقف الأردن تجاه حماس كما يذكر خالد ذويب في دراسته عن العلاقة بين الأردن وحركة حماس، إلى إن القيادة الأردنية كانت تسعى لامتصاص غضب الشارع الأردني الممزوج بالحالتين الفلسطينية والاخوانية فضلا عن مناصرته لحركة حماس في معظم مواقفها وأفكارها(٧٢).

فقد أدان الأردن عملية اغتيال الشيخ احمد ياسين في ٢٢ آذار /مارس ٢٠٠٤ من قبل إسرائيل، وعبر فيصل الفايز رئيس الحكومة الأردنية آنذاك عن استنكار الأردن لعملية اغتيال الشيخ احمد ياسين وقال رئيس الوزراء في بيان نشرته وكالة الأنباء الأردنية الرسمية "بترا" إننا فوجئنا اليوم بتصعيد إسرائيلي خطير تمثل بعملية اغتيال الشيخ احمد ياسين وعدد من رفاقه مما يمثل جريمة جديدة تضاف إلى الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وتشكل انتهاكا خطيرا لكل الأعراف والمواثيق"(٧٣).

وابدى الملك عبدالله الثاني امتعاضه من اغتيال عبدالعزيز الرنتيسي الزعيم الجديد لحركة حماس والذي اغتالته إسرائيل في ١٧ نيسان / ابريل ٢٠٠٤ بعد اقل من شهر من اغتيالها الشيخ احمد ياسين وأكد الملك عبدالله الثاني إن إسرائيل بهذه الإعمال الوحشية غير جادة في السلام(٧٤) وقدم الأردن مقترحا في القمة العربية التي عقدت في تونس في ٢٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤ لإدانة الهجمات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، وقد جرى تبني هذا المقترح في البيان الختامي للقمة(٧٥).

وقد أعلنت حركة حماس عن تقديرها للخطوة الأردنية وعاودت التأكيد على إن الحركة حريصة على المصلحة العربية وإنها تتعامل مع الأردن بمسؤولية وطنية وقومية عالية ولن تغير من سياستها في الحرص على الأمن العربي وعدم التدخل في شؤون الآخرين(٧٦).

وفي ظل التقارب في المواقف بين الطرفين، أدانت حماس واستنكرت التفجيرات التي تعرضت لها العاصمة الأردنية عمان في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ والتي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها، وأكدت حماس على رفضها لهذه الاعتداءات التي لا تخدم المصلحة الوطنية ولا مصالح وقضايا الأمة(٧٧).

على إن عام ٢٠٠٥ حمل معه انسحابا إسرائيليا من قطاع غزة وإنهاء الحكم العسكري المباشر لهذا القطاع، وقد أعرب الملك عبدالله عن تأييده للانسحاب بشرط إن يكون مرتبطا مع تنفيذ خارطة الطريق والانسحاب من الضفة الغربية وهو جزء من الرؤية الأردنية التي تنادي بالانسحاب الإسرائيلي وتأسيس الدولة الفلسطينية(٧٨)، أما حماس فقد عدت الانسحاب الإسرائيلي انتصار لمقاومتها، وإيذانا لها بدخول معترك الحياة السياسية والتي جاءت من خلال الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ والتي غيرت الخارطة السياسية الفلسطينية في تلك المرحلة.

2- الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦ وما بعدها وأثرها في السياسة الأردنية تجاه حماس

في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ جرت انتخابات تشريعية في الأراضي الفلسطينية، وقد دخلت حركة حماس بقائمة انتخابية عرفت بقائمة "التغيير والإصلاح" وتمكنت من الحصول على (٧٤) مقعدا نيابيا من أصل ١٣٢ بينما حصلت قائمة حركة فتح على (٤٥) مقعدا وحصل أربع مستقلين على أربع مقاعد فضلا عن حصول بعض الحركات السياسية الفلسطينية على بقية المقاعد الموزعة في تلك الانتخابات(٧٩).

وقد عللت حركة حماس مشاركتها في انتخابات ٢٠٠٦ على الرغم من عزوفها ورفضها المشاركة في الانتخابات السابقة التي جرت عام ١٩٩٦ في رغبتها في إصلاح الواقع السياسي والحفاظ على الثوابت الفلسطينية والعمل على انجاز طموحات الشعب الفلسطيني بعدما وصل هذا الواقع إلى مراحل

استسلامية بسبب سياسات إسرائيل تجاه السلطة الفلسطينية في المرحلة السابقة.[٨٠]

غير أن الأمر لم يختلف بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، فقد شكل فوزها الكبير في تلك الانتخابات وإقصاء ها حركة فتح من المشهد السياسي الفلسطيني وتشكيل حكومة برئاسة إسماعيل هنية[٨١]، معارضة من الإطراف الدولية والإقليمية التي وصفت حركة حماس بأنها (حركة إرهابية) لا يمكن التعامل مها في العلاقات السياسية[٨٢] وفي خضم هذه المواقف، يبقى السؤال المطروح هو ما موقف القيادة الأردنية بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية وكيف تعاملت معها بعد تلك الانتخابات وكيف انطلق الأردن في موقفه إزاء تلك الحركة؟

عد الأردن نجاح حركة حماس في تلك الانتخابات أمراً داخلياً فلسطينياً، غير انه شعر بعدم الارتياح إزاء ذلك النجاح، وتكمن المخاوف الأردنية من خشية إن يؤدي ذلك إلى ازدياد نفوذ حماس داخل الشارع الأردني ليشكل مع حركة الإخوان المسلمين امتداداً إسلامياً يعتبره السياسيين الأردنيين ذو مخاطر على بنية المجتمع الأردني فكريا واجتماعيا[٨٣]. وقد حذر معروف البخيت رئيس الحكومة الأردنية آنذاك الإخوان المسلمين من مغبة استغلال فوز حماس قائلاً لهم ((لابد من التمييز بين ماهو تنظيم فلسطيني وما هو أردني، ولا يجوز أن يتشدد البعض للمزايدة على أصحاب الشأن في فلسطين بعيدا عن الواقعية[٨٤].

وهذا التصريح يعطينا مؤشر واضح على مدى المخاوف الأردنية من التنسيق السياسي بين حماس وحركة الإخوان الفلسطيين في الأردن، ذلك إن ما تخشاه القيادة الأردنية من أن تصبح حماس الوجه الجهادي للإخوان المسلمين في الأردن وانعكاس ذلك على الساحة الأردنية، وهنا يكمن القلق

الحقيقي للأردن من التلاقي الاخواني مع حماس بحيث تصبح الأخيرة جزءا من المعادلة الداخلية للأردن(٨٥).

إزاء تلك الاعتبارات، كان للأردن رؤيتين للتعامل مع حماس في تلك الحقبة، الرؤية الأولى كانت في صالح التقارب مع الحركة، والقيادة الأردنية وهي تسلك هذا الخيار كان في جعبتها جملة من الأهداف لعل أهمها: الحفاظ على الهدوء في المحيط الفلسطيني ولاسيما الدول المجاورة ومنها الأردن من خلال مساعدة حماس على إدارة ناجحة للأراضي الفلسطينية وإشراك جميع الفعاليات السياسية الفلسطينية في الحكم، فضلا عن رغبة الأردن أن تكون صيغة حكم حماس بذات الأسلوب التي كانت تنتهجه حركة فتح مما يعني الانفتاح على المجتمع الدولي واحترام القرارات الدولية بشان القضية الفلسطينية بعيدا عن العنف حتى لو كلف ذلك تنازل حماس عن بعض الثوابت في سبيل نيل الاعتراف الدولي بحكمها(٨٦).

ومن اجل ذلك، عقد محمد الذهبي مدير المخابرات الأردنية آنذاك اجتماعا مطولا مع وفد من قيادة حماس برئاسة إبراهيم غوشة الناطق الرسمي باسم الحركة، والذي أكد استعداد الحركة لفتح صفحة جديدة مع الحكومة الأردنية، من جانبه أكد الذهبي استعداد القيادة الأردنية لغلق هذا الملف وإجراء مصالحة أردنية مع قيادة حماس بما يسهم بالتالي إلى عودة الأمور إلى طبيعتها وبما يخدم القضية الفلسطينية(٨٧).

وبدأ الحديث في تلك المدة يدور في الشارع الأردني والفلسطيني، حول تقارب أردني مع حركة حماس وسعي أردني لتوقيع اتفاقيات مع الحكومة الفلسطينية التي أصبحت تديرها حماس بعد فوزها في الانتخابات، وان الأردنيين بدأوا يفكرون في مصالحهم الإستراتيجية حتى وان كانت على المدى القصير(٨٨).

ونرى ان سبب إقدام القيادة الأردنية على الانفتاح على حركة حماس في تلك الفترة ليس تبؤها صدارة السلطة في الأراضي الفلسطينية فحسب، بل ربما أراد الأردن تطويع حركة حماس وجعلها تدور في الفلك الأردني وإقناعها بالاعتراف بإسرائيل بما يسهل على المجتمع الدولي كالولايات المتحدة فرض أجندتها وقراراتها على الساحة الفلسطينية بما يدعم امن واستقرار إسرائيل بالدرجة الأولى.

غير ان شيئاً من ذلك لم يحصل، فقد أكدت حركة حماس على مواقفها الثابتة المبنية على مواقف فكرية وأيدلوجية وهي رفض المسيرة السلمية ورفض الاعتراف بإسرائيل، وهذا بالطبع يتعارض مع مواقف الأردن الداعمة للسلام مع إسرائيل ويقيم علاقات معها ويؤيد بقوة أي تقارب عربي–إسرائيلي يساهم في دمج إسرائيل في المنطقة(٨٩).

عليه فكر الأردن بتطبيق الرؤية الثانية في تعاملها مع حركة حماس، وهي الرؤية التي تستند على رفض الاعتراف بالحركة والتضييق عليها، وهذه الرؤية جاءت متوافقة مع الظروف والمعطيات الإقليمية التي برزت في تلك المرحلة، ذلك إن السياسة الأمريكية بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) قد أعادت التركيز على هدفين رئيسيين من أهدافها في الشرق الأوسط هما: أولا بناء تحالف إقليمي في مواجهة إيران خاصة بعد تصاعد خطر الملف النووي الإيراني، أما الثاني فهو العمل من خلال هذا التحالف لمواجهة الحركات الإسلامية في المنطقة(٩٠).

وقد انعكست السياسة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط واصطفافاتها الإقليمية، ففي الوقت الذي اصطفت فيه سوريا مع إيران وتبعها في ذلك حزب الله وحركة حماس في محور أطلق عليه (محور الممانعة)، ظهر محور مضاد له عرف بمحور الاعتدال مدعوم أمريكيا وضم كل من مصر والأردن والسعودية والسلطة الفلسطينية بزعامة حركة فتح(٩١).

عليه، فإن الأردن المحسوب على محور الاعتدال والمتحالف استراتيجيا مع واشنطن، اخذ يعبر في سياساته تجاه حركة حماس عن انتمائه لهذه المنظومة، إذ رفض الأردن استقبال إسماعيل هنية رئيس الحكومة الفلسطينية عن حركة حماس، كما منعت الحكومة الأردنية العديد من المسؤولين في الحركة من السفر إلى الأردن أو عبور الأراضي الأردنية وساهم الأردن في الحصار الإقليمي والدولي الذي فرضته إسرائيل والولايات المتحدة على حكومة حماس في تلك المدة(٩٢).

وبعد الاقتتال الفلسطيني- الفلسطيني بين أنصار حركة فتح وحركة حماس وقيام الأخيرة بما يشبه الانقلاب العسكري وطرد كل الأجهزة الأمنية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وسيطرتها على قطاع غزة في ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وقف الأردن بجانب حركة فتح والسلطة الفلسطينية وأعلن رفضه لما اسماه انقلاب حماس على السلطة الشرعية داعيا إلى حماية السلطة الفلسطينية والسلطات الدستورية المنبثقة عنها، كما أكد معروف البخيت رئيس الحكومة الأردنية آنذاك ضرورة حماية السلطة الفلسطينية ودعم رئيسها محمود عباس(٩٣)، ومنع انهيار تلك السلطة مؤكدا رفض الأردن لأي خروج أو تحد لهذه السلطة الشرعية(٩٤).

رابعاً: السياسة الأردنية تجاه حماس ٢٠٠٨- ٢٠١٠

ضمن إطار الصراع العسكري المستمر بين حركة حماس وبين إسرائيل، شنت الأخيرة حربا شاملة على قطاع غزة الفلسطيني معقل حركة حماس وقد استمر العدوان طيلة الفترة مابين ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ لغاية ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، استهدفت خلاله إسرائيل تدمير البنى التحتية للحركة وإجبارها على الاستسلام والخضوع للإرادة الإسرائيلية(٩٥).

وبقدر تعلق الأمر بالموقف الأردني، فقد كان الموقف الأردني الرسمي واضحاً، حيث دعا الأردن المجتمع الدولي، فور وقوع العدوان، للعمل من أجل الضغط على إسرائيل كي توقف عدوانها على غزة؛ وشدد على ضرورة أن يلي وقف العدوان جهود دولية فاعلة ومستمرة لإنهاء الصراع، على أساس حل الدولتَين الذي يتضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل، واستخدم الملك عبدالله الثاني لغة حادة في التعبير عن معارضته لهذا العدوان. وفي الوقت نفسه لم يوجه إدانة مباشرة إلى حماس وطالب بصورة مستمرة بوضع حد فوري للعدوان، مراعياً بذلك الشارع الأردني، الذي تعاطف بشكل قوي مع المقاومة المسلحة التي تمثلها حركة حماس(٩٦).

وبلغ الاحتجاج الأردني ذروته عندما قام في ٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ باستدعاء سفيره في تل أبيب علي العايد كخطوة احتجاجية على الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، وأكدت الخارجية الأردنية إن السفير العايد لن يعود إلى تل أبيب إلا في حالة قيام إسرائيل بوقف عدوانها على قطاع غزة(٩٧).

وكان لهذا التعاطف من قبل القيادة الأردنية أثره الواضح في إعادة التقارب الأردني مع حركة حماس، وقد ظهر ذلك جليا من خلال سماح الملك عبدالله الثاني لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ بزيارة الأردن والمشاركة في تشييع جثمان والده، وهو الأمر الذي كان يرفضه الأردن سابقا بدخول مشعل أو أي قيادي من حماس للأردن تحت أي ظرف كان(٩٨).

وقد ثمن مشعل موافقة العاهل الأردني على دخوله الأراضي الأردنية، وقال في كلمة له أمام حشد غفير يمثل الأحزاب السياسية الأردنية والنقابات المهنية والعشائر الأردنية وممثلي الأحزاب الإسلامية في الأردن وفلسطين

وسوريا والعراق ((جزا الله الأردن وقيادته وجلالة الملك عبدالله خيرا وجميع المسئولين في الأردن الذين سمحوا لي بهذه الزيارة))[٩٩].

كما نتلمس مؤشرات التعاطي بايجابية مع حركة حماس في نلك المرحلة من خلال تصريحات المسئولين الأردنيين الذين يمثلون وجهة نظر الدولة الأردنية، فقد أكد أيمن ألصفدي المستشار السياسي للملك عبدالله الثاني في ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بان الأردن رغم الحصار على حركة حماس وقطاع غزة فانه مستمر في تقديم مساعداته الإنسانية ومستشفياته الميدانية إلى قطاع غزة، موضحا بأنه الحصار الذي فرضته إسرائيل على القطاع قد سقط سياسيا ولم يبق سوى إسقاطه فنيا، أما ناصر جودة وزير الخارجية الأردني فقد أكد هو الأخر بان الأردن غير معني بالحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وان المهمة ليست كسر الحصار بل العمل على رفعه نهائيا.[١٠٠]

ويرى المراقبون بان محاولة التقرب الأردني من حركة حماس في تلك الفترة له مبرراته أردنيا، إذ ترى القيادة الأردنية بان المساهمة في استقرار الساحة الفلسطينية امنيا وسياسيا يمثل مصلحة أردنية، فمن شان ذلك المساهمة في التعجيل لحل القضية الفلسطينية على أساس الدولتين، وهذا أيضاً يقضي تماما على فكرة الوطن البديل التي طالما تنادي به بعض الأوساط السياسية داخل إسرائيل وهي الفكرة التي أصبحت تؤرق القيادة الأردنية بين الحين والآخر[١٠١].

غير إن التقارب النسبي بين الأردن وحماس ربما تقضي عليه حركات التغيير العربية التي برزت في الآونة الأخيرة واستطاعت إسقاط بعض الأنظمة العربية واقترابها من التغيير في سوريا التي تعد إحدى المعاقل الرئيسة لحركة حماس وفصائلها المسلحة، إذ بدأ الحديث يدور حول إمكانية عودة حركة حماس إلى الأردن وهذا حسب ما نراه غير وارد، على اعتبار إن القيادة الأردنية لن تسمح بعودة الحركة إلى الأردن وتشكيل قوة سياسية

مـع الإخـوان المسـلمين فـي الـبلاد قـد يسـفر عنـه تبـوءهم للسـلطة فـي أي انتخابات قريبة يجريها الأردن، مما يدفع باتجاه إعادة التوتر بين الطرفين من جديد، لذا سوف تلجأ الحركة إلى البحث عن دولا أخرى لن يكون الأردن إحداها.

خلاصة واستنتاجات

مـن خـلال اسـتعراض معطيـات الدراسـة، نسـتطيع القـول بـان السياسـة الأردنية تجاه حركة حماس شهدت انفتاحا كبيرا خلال الفترة التي عاصرت فيها الحركة حقبة الملك حسين في تسعينيات القرن المنصرم، غير إن الحال لم يبق على ما هو عليه خلال العقد الأول من عهد الملك عبدالله الثاني وهذا يقودنا إلى قراءة التفكير السياسي للقيادة الأردنية في كلا العهدين وكيفية التعامل معها استنادا إلى المعطيات والظروف السياسية التي تفرض على الأردن أنماط التعامل مع تلك الحركة، والذي يمكن أن نبينه في صورة الاستنتاجات التالية:

١- خلال المرحلة المتبقية من عهد الملك حسين، كان للأردن مصلحة في احتضان حركة حماس نظرا للمشتركات التي تجمعه مع الحركة ومنها رفض الحركة لمشروع الوطن البديل الذي ينادي بتحويل الأردن لوطن بديل للفلسطينيين فضلا عن اتخاذ الأردن لحركة حماس كورقة للتنافس مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع السلطة الفلسطينية فيما بعد، ذلك إن كلا الطرفين – الأردن وحماس– من المعارضين للمنظمة ويرون فيها عدم أهليتها لتمثيل جميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

٢- إبان العقد الأول من حكم الملك عبدالله الثاني، كانت القطيعة والعدائية العنوان البارز للسياسة الأردنية تجاه حماس ويأتي ذلك بسبب رغبة الملك عبدالله الثاني وهو في بداية استلامه للعرش الحصول على الدعم الدولي– الأمريكي– بشكل خاص، لبلاده واستمرار المساعدات الأمريكية للأردن وإظهار نفسه بمظهر الرافض لتواجد الحركات الإسلامية في بلاده والتي تعدها الولايات المتحدة حركات (إرهابية) تعمل على تقويض العملية السلمية للقضية الفلسطينية.

٣- في كلا العهدين (الملك حسين والملك عبدالله الثاني) كانت هناك مساحات واسعة من الرضوخ الرسمي للشارع الأردني المؤيد بقوة لحركة حماس، وهذا ما نلحظه في أعقاب العدوان الإسرائيلي على غزة إذ أبدى الملك عبدالله الثاني مرونة كبيرة في التعامل مع حركة حماس لإدراكه مدى التأييد الذي باتت عليه الحركة في أوساط الشارع الأردني الذي بات يؤيد الحركة في مواقفها وبرامجها.

Jordanian policy toward the Islamic Resistance Movement – Hamas 1990-2010

Dr. Fawaz Mowafaq Thanoon
Lecturer/ political & Strategic Dep./Regional Studies Center
Mosul University

ABSTRACT

Constitute the Palestinian issue key factor in policy Jordanian Foreign as well as a link Jordan outputs that case, whether that is compatible with their interests or that conflict with those interests regionally and internationally, and here was based on Jordanian policy in dealing with the movement by the data and regional circumstances that have passed and pass out on the regionArab in general and on the Palestinian arena in particular.

هوامش ومصادر البحث

(١) أمين الحسيني: ولد عام ١٨٩٦ وهو زعيم عربي فلسطيني، تخرج من الكلية الحربية في اسطنبول، شارك في ثورة القدس عام ١٩٢٠، وأصبح فيما بعد مفتيا لبيت المقدس عام ١٩٢١، ترأس المؤتمر الإسلامي عام ١٩٣١، اعتقلته السلطات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية، إلا انه تمكن من الفرار إلى مصر ثم إلى لبنان التي أقام فيها واصدر مجلته ألمعروفه باسم فلسطين وبقي هناك إلى وفاته عام ١٩٧٥، للمزيد انظر عبدالوهاب ألكيالي، موسوعة السياسة ج ١ ط ٤ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩) ص ٣٣٥.

(٢) خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦) ص ١٢.

(٣) المصدر نفسه، ١٣.

(٤) عبدالله أبو عيد وآخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس ١٩٨٧– ١٩٩٦ (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ١٩٩٩) ص ٣٢.

(٥) الملك عبدالله الأول بن الحسين: ولد في مكة المكرمة عام ١٨٨٠، رحل الى اسطنبول لتلقي العلوم الدينية، وفي عام ١٩٠٩ أصبح نائبا عن مكة في مجلس المبعوثان العثماني، أسس إمارة

شرقي الأردن عام ١٩٢١ وأعلن عن استقلالها عام ١٩٤٦ باسم المملكة الأردنية الهاشمية، اغتيل عام ١٩٥١ في القدس بينما كان يستعد للصلاة في المسجد الأقصى، للتفاصيل: انظر، أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، (د.م د.ت) ص ٣١٧.

(٦) الحروب المصدر السابق، ص ١٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) المصدر نفسه، ٢٥ .

(٩) أبو عيد واخرون، المصدر السابق، ص ٣٣.

(١٠) الحروب، المصدر السابق، ص ٢٧.

(١١) سعود محمد حسين الراشدي، الحركات الإسلامية في فلسطين "حماس أنموذجا" ١٩٨٧-٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص ٤٧.

(١٢) أبو عيد وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٦.

(١٣) المصدر نفسه، ٣٧

(١٤) احمد ياسين: ولد عام ١٩٣٦ في قضاء المجدل شمال مدينة غزة التي رحل إليها احمد ياسين مع عائلته بعد حرب ١٩٤٨، تعرض في شبابه إلى الشلل التام أثناء ممارسته لإحدى الألعاب الرياضية، عمل مدرسا ثم خطيبا ثم رئيسا للمجمع الإسلامي الذي تأسس في قطاع غزة عام ١٩٧٦، أسس مع نخبة من زملائه تنظيم حركة حماس عام ١٩٨٧، اعتقلته السلطات الاسرائيلية عام ١٩٩٠ وأصدرت حكمها بسجنه مدى الحياة، ثم افرج عنه ضمن اتفاق جرى بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٧، اغتالته إسرائيل في ٢٢ آذار ٢٠٠٤ بينما كان عائدا من صلاة الفجر، انظر: خالد خليل محمود ذويب، العلاقة بين حركة المقاومة الإسلامية حماس والأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، ٢٠١٠، ص ٧.

(١٥) عبدالعزيز الرنتيسي: ولد عام ١٩٤٧ أكمل دراسته الثانوية في مدارس غزة، ثم دخل كلية الطب في جامعة الإسكندرية وتخرج عام ١٩٧٢، عمل في الجامعة الإسلامية في غزة عام ١٩٧٦، ساهم مع زملائه في إنشاء حركة حماس، تولى قيادة الحركة بعد اغتيال احمد ياسين، الا ان السلطات الإسرائيلية اغتالته في ١٧ نيسان ٢٠٠٤ بعد اقل من شهر على اغتيال ياسين، للمزيد انظر سيرة الرنتيسي في: الراشدي، المصدر السابق، ص ٦٣.

(١٦) محسن محمد صالح، فلسطين، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، (كوالمبور، ٢٠٠٢) ص ص ٢٣٧-٢٣٩.

(١٧) وثائق ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المادة الثانية،

(١٨) للتعرف على تلك الأجهزة، انظر الراشدي، المصدر السابق، ص ص ٧٠-٧٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٠) الحروب، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٢٢) أبو عيد وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٦٣ .
(٢٣) محمد أبو رمان ،السياسة الأردنية وتحدي حماس، استكشاف المناطق الرمادية ومقاربة فجوة المصالح المشتركة (عمان، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٠٩) ص ٢٧.
(٢٤) المصدر نفسه، ٢٧.
(٢٥) أبو عيد وآخرون، المصدر السابق، ص ص ٢٦٣ -٢٦٤.
(٢٦) ذويب، المصدر السابق، ص ٤١.
(٢٧) مجلة فلسطين المسلمة (لندن) ع (٢) ١٩٩٣، ص ١٦.
(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦.
(٢٩) ذويب، المصدر السابق، ص ٤٤.
(٣٠) ياسر عرفات: مناضل فلسطيني ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيم حركة فتح، ولد سنة 1929 ، درس في مصر وتخرج من جامعة القاهرة بشهادة مهندس 1956 ، أصبح رئيساً لإتحاد طلبة فلسطين، أسس سنة 1956 حركة فتح وبرز عام ١٩٦٨ ناطقاً رسمياً باسمها ثم زعيماً لها للاستزادة انظر، عطية الله احمد، القاموس السياسي (القاهرة، دار النهضة، ١٩٦٨) ص ١٧٦٣.
(٣١) أبو رمان، المصدر السابق، ص ٤٦.
(32), Carol Migdalovits , The middle East Peace Talks" Foreign affairs Defence and Trade Division (Washington) December 6 2007 , p 3
(٣٣) نقلا عن الراشدي، المصدر السابق، ص ص ١٣٧-١٣٩.
(٣٤) المصدر نفسه.
(٣٥) عبدالسلام المجالي، رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدة الحكم (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩) ص ص ٢٠١- ٢٠٣.
(٣٦) أبو رمان، المصدر السابق، ص ٢٨.
(٣٧) عثمان عثمان، " مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (فلسطين) ع (٤)2007 ، ص 117.
(٣٨) ذويب، المصدر السابق، ص ٥١.
(٣٩) المصدر نفسه، ٥٥.
(٤٠) يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠) ص ص ٩١٠ .
(٤١) ذويب، المصدر السابق، ص ٥٥.
(٤٢) ابو رمان، المصدر السابق، ص ٣٠.
(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٤٤) للتعرف بشكل مفصل على هذه الاتفاقية، انظر: موشيه زاك، الحسين والسلام، العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، ترجمة: دار الجليل، (عمان، دار الجليل للدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2000) ص ٥٤٣ وما بعدها.

(٤٥) ذويب، المصدر السابق، ص ٦١.

(٤٦) محمد نزال، حديث صحفي حول علاقة حركة المقاومة الإسلامية حماس مع الأردن، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع (٢٦) ١٩٩٦، ص ٢١٥.

(٤٧) احمد الخلايلة وآخرون، حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨) ص ص ٦٠- ٦١.

(٤٨) خالد مشعل: ولد في رام الله عام ١٩٥٦ التحق بوالده في الكويت ليتعلم في مدارسها اذ درس الفيزياء في جامعة الكويت عام ١٩٧٤، وكان خلال دراسته ن نشطاء العمل الإسلامي، عمل مدرسا من عام ١٩٧٨-١٩٨٤، وشارك في تأسيس حركة حماس، للاستزادة انظر: الراشدي، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٤٩) ذويب، المصدر السابق ، ٦٤.

(٥٠) ابو رمان، المصدر السابق، ص ٣١.

(٥١) ذويب، المصدر السابق، ص ٦٤.

(٥٢) مشعل، المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩ وانظر كذلك:

Russell E. Lucas , Jordan: The Death of Normalization with Israel , Middle East Journal, Vol. 58, No. 1 (Winter, 2004) p 89 .

متاح على موقع المكتبة الافتراضية العلمية العراقية على الرابط الالكتروني:

http://www.jstor.org/discover/10.2307/4329976?uid=3738272&uid=2&uid=4&sid=21101185347737

(53) Ibid. 89.

(٥٤) ذويب، المصدر السابق، ص ٧٣.

(٥٥) عبدالمنعم محمود، أسرار ومواقف الملك حسين وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض (القاهرة، مركز الكتاب العلمي، ١٩٩٩) ص ٣٢٢.

(٥٦) ذويب، المصدر السابق، ص ٧٦ .

(٥٧) المصدر نفسه، ٨٠.

(٥٨) عبدالله الثاني بن الحسين: ولد في 30 كانون الثاني 1963 ، أنهى دراسته في كلية سانت هيرست العسكرية في انكلترا ثم انتقل إلى جامعة أكسفورد فدرس السياسة الدولية، أصبح عام 1984قائد فصيل وفي عام ١٩٨٦ التحق بجناح المروحيات المضادة للدبابات وبقي فيها حتى عام 1994 عندما عين قائدا للقوات الخاصة برتبة عميد ثم أصبح عام 1998 لواء في تلك

القوات، تزوج من رانيا الياسين وهي فلسطينية الأصل وأنجب منها الأمير حسين والأميرة إيمان والأميرة سلمى والأمير هاشم، توج ملكا على الأردن في ٧ شباط 1999 انظر:

Rand Habib, Hussien and Abdllah inside the Jordan, Royal Family, (Lebanon, Saqi Book, 2010) p 166 .

(59) Jeremy M. Sharp . Jordan: Background and U.S. Relations (U.S. Congressional Research Service .2011) PP 10-11

(٦٠) ذويب، المصدر السابق، ص ٨٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٦٢) أبو رمان، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٦٣) احمد دياب، الصدام بين الأردن وحماس، مجلة الأهرام (القاهرة) ع (١٣٩) ٢٠٠٠، ص ١٥٣.

(٦٤) ذويب، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٦٥) دياب، المصدر السابق، ١٥٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٦٧) عبدالستار قاسم، حماس والأردن، علاقة جدلية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ع (١٧٠) ٢٠٠٧ ص ١٣٦.

(٦٨) صحيفة البيان الاماراتية في ١ /١٩٩٩/٩.

(٦٩) الراشدي، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٧٠) المصدر نفسه، ١٧١.

(٧١) ابو رمان، المصدر السابق، ص ٥١.

(٧٢) ذويب، المصدر السابق، ١٠٣.

(٧٣) صحيفة العرب اليوم (عمان) في ٢٣ اذار ٢٠٠٤.

(٧٤) قاسم، المصدر السابق، ص ٤٤.

(٧٥) ذويب، المصدر السابق، ١٠٥.

(٧٦) الوثائق الفلسطينية العربية لعام ٢٠٠٥ (بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٥) ص ١١٤.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٧٨) ذويب، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٧٩) ابو بكر الدسوقي، الموقف الدولي وإستراتيجية حماس البديلة، صحيفة الأهرام (القاهرة) في ١ نيسان، ٢٠٠٦.

(٨٠) تيسير فائق محمد عزام، التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس واثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٣-٢٠٠٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، ٢٠٠٧، ص ١٥٣.

(٨١) إسماعيل هنية: ولد عام ١٩٦٣ في مخيم الشاطئ للاجئين في غزة، حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة الإسلامية في غزة، شغل منصب مدير مكتب الشيخ احمد ياسين، اعتقلته السلطات الإسرائيلية وأودعته السجن لمدة ٣ سنوات ثم ابعد بعدها الى لبنان عام ١٩٩٢، أصبح رئيسا لقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس والتي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦ وأصبح بعدها هنية رئيسا للحكومة الفلسطينية ، للتفاصيل انظر: الراشدي، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٨٢) الدسوقي، المصدر السابق.

(٨٣) المصدر نفسه.

(84) Mahjoob Zweiri , The Hamas Victory: Shifting Sands or Major Earthquake?
Third World Quarterly, Vol. 27, No. 4 (2006), p 681.
متاح على موقع المكتبة الافتراضية العلمية العراقية على الرابط الالكتروني:
http://www.jstor.org/discover/10.2307/4017731?uid=3738272&uid=2&uid=4&sid=21101185370957

(85) Muslih, op.cit .p 25-27

(٨٦) ذويب، المصدر السابق، ص ١٢٤.

(٨٧) ابو رمان، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٨٨) المصدر نفسه، ٥١.

(٨٩) عريب الرنتاوي، فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (عمان، مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٦) ص ١٨.

(٩٠) ابو رمان، المصدر السابق، ٥٢.

(٩١) المصدر نفسه، ٥٢.

(٩٢) قاسم، المصدر السابق، ص ١٣٦.

(٩٣) محمود عباس: ولد في 26 آذار 1935 في قرية صفد في فلسطين وتلقى تعليمه في جامعة دمشق ثم انتقل إلى القاهرة لدراسة القانون، ثم انتقل إلى موسكو ودرس التاريخ، ثم أكمل دراساته العليا في لاختصاص نفسه ونال شهادة الماجستير عن رسالته العلاقة بين قادة النازية و قادة الحركة الصهيونية يعد أحد قيادي حركة فتح ويشغل منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١١ تشرين الثاني 2004 بعد وفاة ياسر عرفات، انظر: موسوعة المعرفة على شبكة الانترنت، على الرابط :

http://www.marefa.org/index.php

(٩٤) صحيفة الدستور (عمان) في ٢٠٠٧/٦/١٦.

(٩٥) للتعرف على تفاصيل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة انظر:

Anthony H. Cordesman, THE "GAZA WAR ' A Strategic Analysis

(U.S. Center For Setrategic International Studies ,2009) pp 13-15

(96) Ibid ., pp 78-79

(٩٧) صحيفة القدس (عمان) في ١٠ /٢٠٠٩/١.

(٩٨) صحيفة الرأي (عمان) في ٢٩ /٢٠٠٩/٨.

(٩٩) صحيفة القدس في ٢٠٠٩/١/١٠.

(١٠٠) صحيفة القدس في ٢٠١٠/٦/٢٠.

(١٠١) المصدر نفسه.